



# عشر سنوات على اتفاق باريس: النتائج والمسارات الإستراتيجية والتأثير في منطقة الخليج

نيساد شافي

## الكلمات المفتاحية:

تغير المناخ، مؤتمر الأطراف (COP26)، مجلس التعاون الخليجي، تمويل العمل المناخي، ضريبة الكربون



حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2026

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقراً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلفها (أو مؤلفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف:

أحد المارة بجانب الأعلام الوطنية للدول المشاركة في مقر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ في دبي، 30 نوفمبر 2023. (تصوير: كريم صاحب / وكالة فرانس برس)

## النقاط الرئيسية:

بعد مرور عشر سنوات على اتفاق باريس، تنتقل دبلوماسية المناخ من مرحلة تحديد الطموحات إلى الضغوط الموصولة بعملية التنفيذ:

فيما أسهمت مؤتمرات الأطراف (COPS) المتعاقبة في توسيع المشاركة وتعزيز الشفافية والتمويل، إلا أنَّ الفجوة القائمة بين الالتزامات والتنفيذ قد فرضت ضغطاً على تقديم نتائج قابلة للقياس.

يُمثِّل مؤتمر الأطراف الثلاثون (COP30) التحوُّل من وضع المعايير إلى المصادقية في التنفيذ: أعطى مؤتمر الأطراف الثلاثون الذي عُقد في مدينة بيليم الأولوية لتوفير تمويل العمل المناخي، ومقاييس التكيف، وآليات المساءلة بدلاً من التعهدات الجديدة بالتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، ما يشير إلى انتقال من التفاوض حول الطموحات إلى الالتزام بالتنفيذ العملي.

قد تؤثر اللوائح والتعليمات والإرشادات المرتبطة بالتجارة في الانكشاف الاقتصادي للدول الخليجية أكثر من المفاوضات المتعددة الأطراف:

من المرجَّح أن تُحدث معايير الاستدامة الناشئة، والتدابير المرتبطة بحدود الكربون، وأنظمة الامتثال القطاعية تأثيراً فورياً أكبر في مدى الوصول إلى السوق، والقدرة التنافسية، مقارنة بنتائج مؤتمر الأطراف الرسمي.

تعكس المساهمات المحددة وطنياً المحدثة لدولة قطر توافقاً متزايداً مع التوقعات المنوطة بحوكمة المناخ المتغيرة: يؤكد التقرير المقدم للعام 2025 على:

تعزيز الشفافية، وتوسيع التغطية القطاعية، وتحسين أطر الرصد، ما يشير إلى تحوُّل تدريجي نحو مصادقية التنفيذ وقابلية المقارنة على المستوى الدولي.

## المقدمة: بعد مرور عقد على اتفاق باريس

شكل اتفاق باريس، الذي تمّ اعتماده في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) في العام 2015، نقلة نوعية في الحوكمة الدولية للمناخ.<sup>1</sup> فقد قدّم اتفاق باريس إطاراً مرناً يركّز على خطط عمل غير ملزمة، تُعرف بالمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)،<sup>2</sup> وآليات الشفافية، وعمليات الجرد العالمي الدورية بدلاً من الهيكلية الهرمية للأنظمة السابقة. وقد أتاح هذا التصميم مشاركةً وتأييداً سياسياً غير مسبوقين، ولكنّه في الوقت نفسه وضع مسؤولية الطموح والتنفيذ الأساسية على عاتق الحكومات الوطنية التي تعمل ضمن سياقات سياسية واقتصادية متنوعة.

أظهر مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون، والثلاثون، اللذان يفصل بينهما عقد من الزمن، نقاط القوة والضعف في هذا النهج. فبينما قدمت معظم الأطراف تقريباً في الاتفاقية مساهماتها المحددة وطنياً والتزمت بإطار الشفافية،<sup>3</sup> استمرت انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في الارتفاع،<sup>4</sup> وبقيت وتيرة التحول الهيكلي أبطأ من المتطلبات العلمية.<sup>5</sup> كما تفاقم آثار تغير المناخ، ولا سيّما موجات الحرّ الشديد، والجفاف، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر،<sup>6</sup> ما يؤكد على ضرورة التكيف مع آثار تغير المناخ إلى جانب التخفيف منها.

انعقد مؤتمر الأطراف الثلاثون في نوفمبر 2025، حيث لم يعد التحدي الرئيسي يتمثّل في وضع المعايير، بل في المصادقية. كما قدّم المؤتمر تحديثات حول أول عملية جرد عالمي على الإطلاق، والتي قدّمت تقييماً واقعياً للتقدم الجماعي،<sup>7</sup> مسلطة الضوء على الطموحات في مجالات التخفيف من آثار تغير المناخ، وتخطيط التكيف، والدعم المالي. ولذلك، كان من المتوقع أن يستجيب المؤتمر بمسارات ملموسة للتنفيذ لا بالتزامات نظرية، في ظلّ حالة من عدم اليقين السياسي، واحتمال انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس (الأمر الذي حصل بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئاسة).<sup>8</sup> أمّا بالنسبة للدول الخليجية، فإنّ تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتفاوت في المشاركة العالمية في قضايا المناخ يؤكدان على أهمية المشاركة الدبلوماسية المستدامة والموقف الاستباقي تجاه المناخ لحماية القدرة التنافسية الاقتصادية، ومصادقية السياسات، والتخطيط الطويل الأجل لعمليات التحول.<sup>9</sup>

### إنّ تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتفاوت في المشاركة العالمية في قضايا المناخ يؤكدان على أهمية المشاركة الدبلوماسية المستدامة والموقف الاستباقي تجاه المناخ لحماية القدرة التنافسية الاقتصادية.

بالنسبة إلى الدول الخليجية، يتّسم هذا الإنجاز الذي يمتد لعشر سنوات بأهميّة بالغة. إذ انخرطت دول الخليج بشكل متزايد في دبلوماسية المناخ خلال العقد الماضي وما قبله بسنوات، حيث استضافت مؤتمرات كبرى، من بينها مؤتمر الأطراف الثامن عشر (COP18) في الدوحة، ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، الذي عُقد مؤخراً في دبي، ما أدّى إلى زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة ووضع إستراتيجيات وطنية للمناخ. وقد أتاح مؤتمر الأطراف الثلاثون فرصة لتقييم كيفية تطور الحوكمة العالمية للمناخ، وما الذي يعنيه هذا التطور بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على الموارد والتي تتعامل مع مرحلة انتقالية معقدة.

يقدم موجز القضية هذا تحليلاً للعقد الماضي منذ مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)، ونتائج مؤتمر الأطراف الثلاثين، وتدابيراتها على دول الخليج. ويستعرض النتائج الرئيسية للمفاوضات وعملية صنع القرار وأثارها الإقليمية، كما يقدم تحليلاً موجزاً للمساهمة المحددة وطنياً (NDC) الطموحة والمحدّثة لدولة قطر، والتي قدّمت في نوفمبر 2025.

## النتائج الرئيسية لمؤتمر الأطراف الثلاثين

ما الجديد في جدول أعمال مؤتمر الأطراف الثلاثين: من مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين؟

يعكس الانتقال من مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين تحولاً تدريجياً من الإشارات السياسية إلى حوكمة مناخية تركز على التنفيذ. فقد شدّد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون على الجرد العالمي،<sup>10</sup>

وحشد التمويل المناخي، ومناقشات أكثر وضوحاً حول التحوّل بعيداً عن الوقود الأحفوري، ما وسّع النطاق السياسي لدبلوماسية المناخ. أمّا مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون (COP29)، فقد ركّز بشكل أكبر على المتابعة العملية، ودفع المناقشات الفنية حول تقديم التمويل،<sup>11</sup> وأطر الشفافية، ومسارات التخفيف، بنتائج تهدف بمعظمها إلى توطيد الالتزامات القائمة بدلاً من إبرام اتفاقيات جديدة كبرى.

أما بالنسبة لمؤتمر الأطراف الثلاثين، فقد اتّجه جدول أعمال المؤتمر أكثر نحو تعزيز مصداقية التنفيذ، مع إعطاء الأولوية لتوفير التمويل للعمل المناخي، ومؤشرات التكيف، وآليات المساءلة، بدلاً من التعهدات الجديدة بالتخفيف من آثار تغير المناخ.<sup>12</sup> ويُشير هذا التطور إلى انتقال أوسع نطاقاً من دبلوماسية المناخ القائمة على المفاوضات إلى التنفيذ، والتوافق التنظيمي، والتطبيق العملي للسياسات. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً لدى الأطراف بأنّ المصداقية في النظام المناخي ما بعد اتفاق باريس تعتمد بشكل متزايد على التنفيذ الملموس بدلاً من مجرد تقديم تعهدات إضافية.

**تُمثّل نتائج التمويل لمؤتمر الأطراف الثلاثين تقدماً تدريجياً أكثر منه اختراقاً هيكلياً. فبينما تُشير الإعلانات الرئيسية إلى إرادة سياسية، إلّا أنّ غياب الالتزامات الملزمة، وترتيبات أوضح لتقاسم الأعباء، وآليات المساءلة الفعّالة، يُحدّ من تأثيرها العملي على أرض الواقع.**

خلال مؤتمر الأطراف الثلاثين الذي عُقد هذا العام في مدينة بيليم بالبرازيل، شدّد المفاوضون على أهمية الشفافية التشغيلية، ونتائج التكيف، وتدفقات تمويل العمل المناخي، بما من شأنه أن يعزّز المساءلة ضمن الإطار العالمي للمناخ. وفي الوقت نفسه، توسّع النقاش ليشمل تيسير التنفيذ، بما في ذلك الاتّساق التنظيمي، وحشد الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية. وقد أشارت هذه التطورات الرئيسية إلى أنّ حوكمة المناخ تتجاوز أطر المفاوضات الرسمية، حيث تُؤدّي السياسة التجارية، والتنظيمات المالية، ومتطلبات الإفصاح للشركات، وآليات المناخ القائمة على السوق، دوراً متزايد التأثير في صياغة العمل المناخي. وستؤدي هذه التطورات إلى تركيز مفاوضات مؤتمرات الأطراف المستقبلية بشكل أكبر على بنية التنفيذ، وتنسيق السياسات، وآليات التنفيذ العملية، بدلاً من الاكتفاء بالالتزامات العامة الجديدة فحسب.

في العام 2025، عقد مؤتمر الأطراف الثلاثون في ظلّ إعادة تموضع جيوسياسي أوسع في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، ما دفعها إلى التخلي عن أدوارها القيادية التقليدية. عقب المؤتمر، انسحبت الولايات المتحدة رسمياً من اتفاق باريس للمرة الثانية، في 27 يناير 2026. وقد أدّى ذلك إلى فراغ في القيادة تملؤه جهات فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي والصين<sup>13</sup> أكثر فأكثر، ويلتزم كلاهما بشدّة بالتحول في قطاع الطاقة، وتمويل العمل المناخي والاستثمار فيه، والتعاون المناخي المتعدد الأطراف.<sup>14</sup> أمّا بالنسبة للدول الخليجية، فيمثل هذا المشهد المناخي الدولي المتغيّر فرصة إستراتيجية، حيث تُمكنها قدراتها المالية، واستثماراتها المتزايدة في الطاقة النظيفة، وانخراطها الدبلوماسي القوي، من تأدية دور أكثر أهمية في حشد التمويل المناخي، وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي، ودفع عجلة التحول في قطاع الطاقة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وترسيخ المصداقية الدولية في مجال المناخ.

### تمويل العمل المناخي: التزامات من دون أفعال

لطالما شكّل تمويل العمل المناخي موضع نقاش رئيسي في مؤتمرات الأطراف، بما في ذلك مفاوضات مؤتمر الأطراف الثلاثين. وقد أقرّت الأطراف أهدافاً سياسية أعلى بكثير لحشد التمويل حتى العام 2035، مع التركيز بشكل خاص على زيادة تمويل التكيف.<sup>15</sup> ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأنّ تدفقات التمويل التي تركز على التخفيف من آثار تغيّر المناخ لم تُلبّ الاحتياجات الملحة للدول الأكثر عرضة لتغيّر المناخ. وتُمثّل نتائج التمويل لمؤتمر الأطراف الثلاثين تقدماً تدريجياً أكثر منه اختراقاً هيكلياً. فبينما تُشير الإعلانات الرئيسية إلى إرادة سياسية، إلّا أنّ غياب الالتزامات الملزمة، وترتيبات أوضح لتقاسم الأعباء، وآليات المساءلة الفعّالة، يُحدّ من تأثيرها العملي على أرض الواقع. علاوة على ذلك، يُثير الاعتماد المستمر على التمويل الخاص بالقروض مخاوف بشأن إمكانية الوصول إليه، وشروطه، واستدامة الديون بالنسبة للدول المُستفيدة.<sup>16</sup>

بالنسبة إلى الدول الخليجية، يُمثل تمويل العمل المناخي أدوات سياسية إستراتيجية تتجاوز ديناميات العلاقة التقليدية بين الجهة المانحة والجهة المتلقية. إذ يُمكن لهذه الدول، بما تملكه من صناديق ثروة سيادية ضخمة، ومؤسسات تمويل تنموي، ومنصات استثمارية إقليمية، دعم آليات التمويل المختلط، والضمانات السيادية، وصناديق التكيف الإقليمية التي تستهدف أولويات تعزيز المرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُمكن لقطر تحديداً الاستفادة من مؤسساتها مثل كيانات التمويل التنموية وأدواتها الاستثمارية لتحفيز البنية التحتية المتوافقة مع المناخ، والمشاركة في سوق الكربون،<sup>17</sup> وتمويل التكيف، ما يضعها في موقع يجمع بين دور المنسق الإقليمي والوسيط المالي.

وبالتالي، يمثل تمويل العمل المناخي فرصة مزدوجة لدول الخليج. فبصفتها دولاً نامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، فهي غير ملزمة رسمياً بتقديم التمويل، ومع ذلك فإن قدراتها الاقتصادية ونفوذها العالمي والإقليمي يضعانها أكثر فأكثر في موقع المساهم المحتمل والفاعل في مبادرات تمويل العمل المناخي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعزز التركيز على نتائج مؤتمر الأطراف الثلاثين التوقعات بأن الاقتصادات الأكثر ثراءً ستلعب دوراً أكثر وضوحاً وأهمية في صياغة هياكل التمويل المستقبلية.

### حوكمة التكيف ومؤشرات

شكل تطوير حوكمة التكيف أبرز مجالات التقدم في مؤتمر الأطراف الثلاثين. وتُشير المناقشة حول مؤشرات التكيف المشتركة إلى جهدٍ مبذول لمعالجة تحديات قياس نتائج التكيف ومقارنتها وتمويلها. فقد افتقرت جهود التخفيف والتكيف تاريخياً إلى مؤشرات أكثر وضوحاً، ما أدى إلى تعقيد تقييم السياسات وتخصيص الموارد.

يتسم التكيف كأحد أبرز البنود ضمن جدول أعمال مؤتمر الأطراف الثلاثين بأهمية خاصة للمناطق التي تعاني بالفعل من آثار مناخية وخيمة. فمن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشرات التكيف وتعزيز الروابط مع خطط التكيف الوطنية، يُسهم مؤتمر الأطراف الثلاثين في ترسيخ فهم أكثر توازناً للعمل المناخي، يُقرّ بالمرونة وإدارة المخاطر كعنصرين أساسيين للتنمية المستدامة.

بالنسبة إلى دولة قطر وجيرانها في الخليج، لا تُعد حوكمة التكيف مسألة هامشية. فدرجات الحرارة الشديدة، وندرة المياه، والتعرض للمناطق الساحلية، تفرض مخاطر ملموسة على الصحة العامة، والبنية التحتية، والإنتاجية الاقتصادي.<sup>18</sup> وتشكل مخرجات مؤتمر الأطراف الثلاثون نقاط مرجعية لمواءمة استراتيجيات الصمود الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية الناشئة.

### خطاب التحول العادل

أسهم مؤتمر الأطراف الثلاثون في تطوير الخطاب حول الانتقال العادل، مُركّزاً على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات المناخ.<sup>19</sup> وعلى الرغم من أن الأطر الناتجة لا تزال طموحة إلى حد كبير، إلا أن إدراجها يعكس وعياً متزايداً بأنه لا يُمكن فصل العمل المناخي عن اعتبارات التوظيف والعدالة الاجتماعية والتنمية.<sup>20</sup> وتُعد روايات التحول العادل حساسة بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على الهيدروكربونات، إذ تُثير تساؤلات جوهرية حول التنويع الاقتصادي، وإعادة تأهيل القوى العاملة، والعقود الاجتماعية. لم تُفلح المناقشات في مؤتمر الأطراف الثلاثين في حل هذه التوترات، لكنها وقّرت منصةً لمزيد من التفاعل مع المفاضلات الكامنة في التحول الهيكلي.

### التخفيف من آثار تغير المناخ وأزمة الوقود الأحفوري

تمثلت الجوانب الأكثر إثارة للجدل السياسي في مؤتمر الأطراف الثلاثين بالفشل في التوصل إلى صياغة صريحة بخصوص التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري أو خفض استخدامه. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها ائتلاف من الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلا أن معارضة الدول المنتجة الرئيسية وممارستها للتعتيم، بما في ذلك البرازيل، الدولة المضيفة، حالاً دون التوصل إلى توافق في الآراء.<sup>21</sup>

## تداعيات مؤتمر الأطراف الثلاثين على منطقة الخليج

### الاقتصاد السياسي للعمل المناخي في الدول المصدرة للهيدروكربونات

لا بدّ من فهم تداعيات مؤتمر الأطراف الثلاثين على منطقة الخليج من خلال منظور الاقتصاد السياسي. إذ تُسجّل الدول الخليجية، التي تُشكّل مجلس التعاون الخليجي، المستويات الأعلى في العالم من حيث الانبعاثات للفرد. وتُعدّ من كبار موردي الطاقة عالمياً، فضلاً عن كونها شديدة التعرّض للمخاطر المناخية. ويُنشئ هذا الموقع البنيوي مجموعة متميّزة من الحوافز والقيود التي تؤثر في انخراطها في الحوكمة الدولية للمناخ.

لم ينجح مؤتمر الأطراف الثلاثون في التوصل إلى صياغة صريحة بشأن التخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري، ما يحافظ على قدر من الاستقلالية الإستراتيجية للدول المصدرة للهيدروكربونات. فعلى المدى القصير، تقلّل هذه النتيجة من مخاطر الصدمات السياسية المفاجئة الناجمة عن المسار متعدّد الأطراف. إلّا أنّه لا يمكن تفسير ذلك على أنّه تأييد للوضع الراهن، إذ إنّّه يعكس حدود المفاوضات القائمة على التوافق في معالجة نماذج التنمية الراسخة.

أمّا بالنسبة لاقتصادات الدول الخليجية، فتكمن التحديات في الاقتصاد السياسي وفُرصه في إدارة تحوّل ثابت وموثوق، مع الحفاظ على الاستقرار المالي والتماسك الاجتماعي في الوقت عينه. وقد أكّد مؤتمر الأطراف الثلاثون في بيليم أهمية إستراتيجيات التحوّل التي تقودها الدول، والتي تركّز على التنويع، والاستثمار المناخي في التكنولوجيا المنخفضة الكربون، والاستخدام الإستراتيجي لعائدات الهيدروكربونات لتمويل التحوّل الاقتصادي المستقبلي.

### التنويع الاقتصادي والتجارة والمخاطر المناخية

يتداخل التحوّل المناخي العالمي بشكل متزايد مع السياسات التجارية والصناعية.<sup>22</sup> فالتدابير التجارية المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك أنظمة تسعير الكربون، وآلية تعديل حدود الكربون (CBAM)،<sup>23</sup> وتصنيفات التمويل المستدام، ومعايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، تعيد تشكيل ديناميّات القدرة التنافسية. ومن المرجّح أن تتكثّف خلال العقد القادم. ولم تتناول المناقشات والمفاوضات في مؤتمر الأطراف الثلاثين هذه القضايا بشكل مباشر، بل ركّزت على مسألة التنفيذ والتشدد المتزايد في بيئة السياسات المناخية العالمية.

يطرح هذا التوجّه بالنسبة إلى دول الخليج، مخاطر وفرصاً في آن واحد. فقد يُعرّض استمرار الاعتماد على الصادرات كثيفة الكربون، هذه الاقتصادات لتقلّبات في الطلب ولعوائق تنظيمية. وفي الوقت ذاته، فإنّ امتلاك الدول الخليجية لرأس مال كبير يتيح لها الاستثمار في قطاعات ناشئة مثل الهيدروجين، والمواد المتقدّمة، واحتجاز الكربون وتخزينه، وفي البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. كما توفر الاستثمارات الموجهة في تكنولوجيا المناخ، والمشاركة في أسواق الكربون، ومبادرات التكيف، لدول الخليج، مسارات عملية لإدارة الانكشاف التنظيمي مع الحفاظ على القدرة التنافسية الاقتصادية خلال مرحلة التحوّل في قطاع الطاقة.

### التكيف والمرونة كضرورتين إستراتيجيتين

يتميّز التكيف بأهمية إستراتيجية خاصة لمنطقة الخليج. إذ يُشكّل ارتفاع درجات الحرارة تاريخياً وتزايدها، وتكرار موجات الحرّ الشديد، وندرة المياه، وهشاشة المناطق الساحلية، مخاطر مباشرة على الاقتصاد والصحة العامة والبنية التحتية. ويتماشي تركيز مؤتمر الأطراف الثلاثين على مؤشرات التكيف والتخطيط الوطني للتكيف وهذه الحقائق الإقليمية. وبالنسبة إلى دول مثل قطر، يُعتبر دمج التكيف ضمن خطط التنمية الوطنية أمراً أساسياً لإدارة المخاطر فحسب، بل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل على حدّ سواء. كما ينبغي النظر إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الحضرية القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ، والأمن المائي، وأنظمة الصحة العامة، على أنّها مكونات أساسية للمرونة الوطنية.

## المساهمة المحددة وطنياً المحدثة لدولة قطر

### تطور التزامات قطر المناخية

تمثل المساهمة المحددة وطنياً المحدثة لدولة قطر، التي قُدمت في نوفمبر 2025،<sup>24</sup> تطوراً في مقارنة الدولة لسياسات المناخ. فقد اعتمدت النسخ السابقة من مساهمة قطر المحددة وطنياً بشكل كبير على تخفيضات نسبية مقارنة بسيناريوهات الأعمال المعتادة. أما الالتزام الجديد والطموح، فيُتجه نحو تحديد كمي أكثر وضوحاً، وتوسيع نطاق التغطية القطاعية، وتعزيز التوافق مع أطر الشفافية الدولية. ويعكس هذا التطور عوامل خارجية وداخلية على حد سواء. فعلى الصعيد الدولي، أدى تركيز اتفاق باريس على مبدأ التدرج والشفافية إلى زيادة التدقيق في مصداقية المساهمات المحددة وطنياً. أما على الصعيد المحلي، فقد أسهم تزايد الوعي بالمخاطر المناخية وضرورات التنويع الاقتصادي في إبراز سياسات المناخ ضمن عمليات التخطيط الوطني.<sup>25</sup>

### نطاق التخفيف والتغطية القطاعية

تُوضّح المساهمة المحددة وطنياً المحدثة تدابير التخفيف في القطاعات الرئيسية بما فيها إنتاج الطاقة، والصناعة، والنقل، والنفايات، والزراعة. ويعكس التركيز على خفض كثافة الانبعاثات في قطاع النفط والغاز إدراك قطر لأهمية هذا القطاع في ملف انبعاثاتها. ومن منظور تحليلي، يُعدّ النطاق القطاعي للمساهمة المحددة وطنياً نقطة قوة بارزة. غير أنّ الأفق الزمني الممتد ومحدودية التفاصيل المتعلقة بأدوات السياسة يثيران تساؤلات بشأن الأثر في المدى القريب. ومع تزايد تركيز الاهتمام العالمي على أهداف العام 2030، ستعتمد مصداقية الأهداف الطويلة الأجل على مدى وضوح مسارات التنفيذ الملموسة.

حافظ مؤتمر الأطراف الثلاثون على زخمه تجاه دبلوماسية المناخ المتعددة الأطراف، إلا أنه المرجح أن تظهر الضغوط المستقبلية على الاقتصادات المصدرة للهيدروكربونات خارج إطار عملية التفاوض التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

### الرصد والإبلاغ والتحقق، والشفافية، والقدرة المؤسسية

يُعدّ التركيز على الرصد والإبلاغ والتحقق عنصراً أساسياً في المساهمة المحددة وطنياً الجديدة لدولة قطر. ويعتبر وجود نظام مُعزّز للرصد والإبلاغ والتحقق أمراً ضرورياً لتنسيق السياسات المحلية وتعزيز المصداقية الدولية. ويتمشى ذلك مع تركيز مؤتمر الأطراف الثلاثين على التنفيذ والمساءلة، بما يبرز أهمية هذه الأنظمة في ظلّ النظام المناخي المتغيّر. وبالنسبة إلى دولة قطر، يمكن لأطر الرصد والإبلاغ والتحقق المتينة أن تدعم أيضاً مشاركتها في أسواق الكربون الدولية وآليات تمويل العمل المناخي. لذلك، ينبغي النظر إلى بناء القدرات المؤسسية في هذا المجال كاستثمار إستراتيجي لا كمجرد امتثال للمتطلبات.

### التكيف والفوائد المشتركة

إلى جانب ذلك، تبرز أيضاً تحديثات رئيسية تتعلق بالتكيف. وعلى الرغم من أنّ التخفيف من آثار تغير المناخ لا يزال يشكل المحور الأساسي لمساهمة قطر المحددة وطنياً، إلا أنّ اعتبارات التكيف باتت أكثر وضوحاً. ونظراً لتعرض الدولة لمخاطر مناخية، سيؤدي إدماج التكيف في إطار المساهمة المحددة وطنياً إلى تعزيز الاتساق بين الالتزامات الدولية والتخطيط المحلي لمزيد من المرونة.

## مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون في تركيا وما بعده

حافظ مؤتمر الأطراف الثلاثون على زخمه تجاه دبلوماسية المناخ المتعددة الأطراف، إلا أنه المرجح أن تظهر الضغوط المستقبلية على الاقتصادات المصدرة للهيدروكربونات خارج إطار عملية التفاوض التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد تُمارس تدابير تجارية مثل تعديلات حدود الكربون، ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، وتحديد المخاطر المالية، والتقاضي المناخي، والمعايير المتطورة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تأثيراً أقوى في تدفقات الاستثمار وإمكانية الوصول إلى الأسواق مقارنةً بلغة المعاهدات المتفاوض عليها.<sup>26</sup> وبالنسبة إلى قطر وغيرها من دول الخليج، يشير ذلك إلى ضرورة دمج الإستراتيجية المناخية لاعتبارات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والدبلوماسية إلى جانب سياسات المناخ التقليدية. لذلك، سيتطلب الاستعداد لمؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين في تركيا ودورات التفاوض اللاحقة انخراطاً استباقياً لا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فحسب، بل عبر الساحات التنظيمية والمالية الناشئة التي تُسهم في تشكيل التحول العالمي في قطاع الطاقة على حد سواء.

## المسارات الإستراتيجية وآثار السياسة المناخية في قطر

### من الالتزامات إلى التنفيذ

يعزز مؤتمر الأطراف الثلاثون درساً محورياً من مرحلة ما بعد اتفاق باريس: حيث تعتمد مصداقية العمل المناخي بشكل متزايد على التنفيذ، لا على الطموح وحده. وبالنسبة إلى دولة قطر، يقتضي ذلك تعزيز اتساق السياسات بين الوزارات، ومواءمة الأهداف المناخية مع التخطيط الاقتصادي، وضمان دعم أهداف المساهمات المحددة وطنياً بتدابير محلية قابلة للتنفيذ.<sup>27</sup>

**بالنسبة إلى قطر وغيرها من دول الخليج، يشير ذلك إلى ضرورة دمج الإستراتيجية المناخية لاعتبارات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والدبلوماسية إلى جانب سياسات المناخ التقليدية.**

### الاستفادة من أسواق الكربون والتمويل

توفر أسواق الكربون الدولية وآليات تمويل العمل المناخي فرصاً محتملة لحشد الاستثمارات ونقل التكنولوجيا. وفي حال شاركت قطر في الآليات القائمة على السوق، عليها أن تسترشد بمعايير صارمة، وبالشفاية، والمواءمة مع الأولويات الوطنية للتنمية.

### الانخراط الدولي والإقليمي

يمكن الاستفادة من مكانة قطر الإستراتيجية كجهة منسقة فعالة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز حوار مناخي بناء. ويشمل ذلك تعزيز التعاون الإقليمي وتيسيره في مجال التكيف، ودعم تبادل المعرفة، والمساهمة في المناقشات الإصلاحية المتعلقة بالبنية العالمية لتمويل العمل المناخي.

### الاعتبارات الإستراتيجية لقطر

عزز مؤتمر الأطراف الثلاثون في بيليم الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل لسياسة المناخ يجمع بين التخفيف والتكيف والتنويع الاقتصادي. وبالنسبة إلى قطر، ينبغي أن تشمل الاعتبارات الرئيسية تعزيز أطر التنفيذ على الصعيد المحلي، وإدماج المخاطر المناخية ضمن التخطيط الاقتصادي الوطني، والاستفادة من الآليات الدولية القائمة على السوق، مثل أسواق الكربون وتمويل العمل المناخي. ولا يقل الدور الدبلوماسي أهمية عن ذلك. ففي ظل دخول الحوكمة العالمية للمناخ مرحلة أكثر تنازعا، ستشكل قدرة قطر على العمل كوسيط بناء، يربط بين وجهات نظر الشمال العالمي والجنوب العالمي، وبين مصالح المنتجين والمستهلكين، رصيذاً بالغ الأهمية.

## الخاتمة

بعد مرور عقد على اتفاق باريس، يعكس مؤتمر الأطراف الثلاثون مرونة المفاوضات المناخية العالمية وحدودها في آن واحد. فعلى الرغم من إحراز تقدّم في مجالات التمويل والتكيف والحوار، لا تزال الفجوة بين الطموح والتنفيذ كبيرة. وبالنسبة إلى قطر والدول الخليجية، يتطلب المشهد الذي أعقب مؤتمر الأطراف الثلاثون وضوحاً إستراتيجياً، واتساقاً في السياسات، وانخراطاً استباقياً.

ومن خلال مواءمة العمل المناخي الوطني مع التحوّل الاقتصادي طويل الأمد والريادة الإقليمية، تستطيع قطر تجاوز تعقيدات التحوّل المناخي مع تعزيز مكانتها الدولية. وعلى الرغم من أنّ مؤتمر الأطراف الثلاثين لا يقدم إجابات حاسمة، إلا أنه يوضّح معالم التحدي وضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة في العقد المقبل.

1. للمزيد من التفاصيل حول اتفاق باريس، يرجى زيارة: <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement>.
2. "The Paris Agreement and NDCs," United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), accessed February 9, 2025, <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs>.
3. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *The Paris Agreement at Ten Years: Expert Views on Progress and Challenges for Climate Change Mitigation* (Paris: OECD Publishing, 2025), <https://doi.org/10.1787/c5f214dc-en>.
4. H. Lee and J. Romero (eds.), *Climate Change 2023: Synthesis Report*, Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the IPCC (Geneva: IPCC, 2023), <https://dx.doi.org/10.59327/IPCC/AR6-9789291691647>.
5. Lee and Romero (eds.), *Climate Change 2023: Synthesis Report*.
6. United Nations Environment Programme (UNEP), *Adaptation Gap Report 2024: Come Hell and High Water — As Fires and Floods Hit the Poor Hardest, It Is Time for the World to Step Up Adaptation Actions* (Nairobi: UNEP, 2024), <https://doi.org/10.59117/20.500.11822/46497>.
7. "Outcome of the First Global Stocktake," UNFCCC, accessed February 7, 2026, <https://unfccc.int/topics/global-stocktake/about-the-global-stocktake/outcome-of-the-first-global-stocktake>.
8. UNFCCC, "Step Back from Climate Cooperation Will Hurt US Economy: Statement from UN Climate Chief on US," press release, January 8, 2026, <https://unfccc.int/news/step-back-from-climate-cooperation-will-hurt-us-economy-statement-from-un-climate-chief-on-us>.
9. Neeshad Shafi, "Trump's Climate Silence Risks Undermining Gulf Engagement," *Afkar* (blog, Middle East Council on Global Affairs), September 3, 2025, [https://mecouncil.org/blog\\_posts/trumps-climate-silence-risks-undermining-gulf-engagement/](https://mecouncil.org/blog_posts/trumps-climate-silence-risks-undermining-gulf-engagement/).
10. "Global Stocktake," UNFCCC, accessed February 7, 2026, <https://unfccc.int/topics/global-stocktake>.
11. David Waskow et. al, "COP29 Outcomes: Next Steps," World Resources Institute, November 27, 2024, <https://www.wri.org/insights/cop29-outcomes-next-steps>.
12. "COP30 Landmark Outcomes Emerge from Negotiations Despite Unprecedented Geopolitical Tensions," COP30 Brazil Official Website, November 23, 2025, <https://cop30.br/en/news-about-cop30/cop30-landmark-outcomes-emerge-from-negotiations-despite-unprecedented-geopolitical-tensions>.
13. European Council and Council of the European Union, "Joint EU-China Press Statement on Climate," press release, July 24, 2025, <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/07/24/joint-eu-china-press-statement-on-climate/>.
14. United Nations, "Secretary-General Statement on Climate Cooperation," press release, July 24, 2025, <https://press.un.org/en/2025/sgsm22739.doc.htm>.
15. Josh Gabbatiss, "Analysis: Why COP30's 'tripling adaptation finance' target is less ambitious than it seems," *CarbonBrief*, December 3, 2025, <https://www.carbonbrief.org/analysis-why-cop30s-tripling-adaptation-finance-target-is-less-ambitious-than-it-seems/>.
16. Gabbatiss, "Analysis: Why COP30's Tripling Adaptation Finance Target Is Less Ambitious Than It Seems."
17. Neeshad Shafi, "Carbon Markets and Emission Reduction Strategies for Achieving Net-Zero Emissions in the MENA Region," in *Carbon Emissions Reduction Strategies for Qatar*, eds. Nader Kabbani and Muez Ali, February 20, 2025, [https://mecouncil.org/publication\\_chapters/carbon-markets-and-emission-reduction-strategies-for-achieving-net-zero-emissions-in-the-mena-region/](https://mecouncil.org/publication_chapters/carbon-markets-and-emission-reduction-strategies-for-achieving-net-zero-emissions-in-the-mena-region/).
18. Abdulla Almheiri, Jorge F. Montenegro, Ewane Basil Ewane, and Midhun Mohan, "Climate change hazards and the resilience of coastal cities in the Gulf Cooperation Council countries: A systematic review," *City and Environment Interactions* (24), no. 4 (December 2024): <https://doi.org/10.1016/j.cacint.2024.100177>.
19. "COP30 Presidency Engages with Civil Society on Just Transition," COP30 Brazil Official Website, November 11, 2025, <https://cop30.br/en/news-about-cop30/cop30-presidency-engages-with-civil-society-on-just-transition>.
20. "Just Transition Towards Environmentally Sustainable Economies," International Labour Organization (ILO), accessed October 23, 2025, <https://www.ilo.org/topics-and-sectors/just-transition-towards-environmentally-sustainable-economies-and-societies>.
21. Jimena Leiva Roesch and Jonah Harris, "The Path to Transitioning away from Fossil Fuels after COP30," *IPI Global Observatory*, December 5, 2025, <https://theglobalobservatory.org/2025/12/the-path-to-transitioning-away-from-fossil-fuels-after-cop30/>.
22. "Climate-Resilient Development: How Trade and Finance Can Help," United Nations Conference on Trade and Development, December 15, 2025, <https://unctad.org/news/climate-resilient-development-how-trade-and-finance-can-help>; Aaron Maltais and Timothy Suljada, *Green industrial policy: challenges and opportunities for a globally inclusive and fair energy transition*, SEI Report (Stockholm Environment Institute, October 2025), <https://doi.org/10.51414/sei2025.047>.
23. "Carbon Border Adjustment Mechanism," European Commission, accessed February 7, 2026, [https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism\\_en](https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en).
24. National Planning Council (NPC), *State of Qatar's Nationally Determined Contribution (NDC): Third Submission (NDC 3.0)*, Periodic Report (Doha: NPC, November 2025) <https://unfccc.int/sites/default/files/2025-11/Qatar%20NDC%203.0.pdf>.
25. Ministry of Environment and Climate Change (MECC), *Qatar National Climate Change Action Plan*, Report (Doha: MECC, September 2021), [https://www.mecc.gov.qa/Publications/NCCAP-Consolidated\\_digital-en\\_new.pdf](https://www.mecc.gov.qa/Publications/NCCAP-Consolidated_digital-en_new.pdf).
26. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع فريق العمل المعني بالافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ: <https://www.fsb-tcfd.org>.
27. Justin Dargin "Gas Growth and Green Ambitions: Qatar's Climate Blueprint," Middle East Council on Global Affairs, May 30, 2025 <https://mecouncil.org/publication/gas-growth-and-green-ambitions-qatars-climate-blueprint/>.



نیشاد شافي

نیشاد شافي هو زميل سابق غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، وشريك مؤسس لحركة الشباب العربي لأجل المناخ في قطر. وهو ناشط بيئي حائز على جوائز، ويتمتع بخبرة واسعة في تحليل السياسات المناخية العالمية وإستراتيجيتها ودعمها، مع تركيز خاص على منطقة الخليج والشرق الأوسط. كما يُعد خبيراً في الحركات الاجتماعية والأبعاد السياسية للسياسات البيئية في المنطقة العربية.

## نبذة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقراً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدم مقاربات إقليمية للقضايا والسياسات العالمية ويؤسس شراكات مع مراكز بحوث ومنظمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.



مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية  
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42، الطابق الثالث، ص. ب: 22694، الدوحة، قطر  
[www.mecouncil.org](http://www.mecouncil.org)